

مذكرة سياسات رقم 13

التحديات الرئيسية في النظام الزراعي الثالث

راند حمزة

من المركز الوطني للسياسات الزراعية

أذار- 2006

مشروع GCP/SYR/006/ITA



يعتبر النظام المزرعي للسهول الشمالية و الشمالية الشرقية (النظام المزرعي الثالث) أحد الأنظمة الزراعية الست التي تم دراستها بعمق ضمن دراسة النظم الزراعية في سوريا . هذه الدراسة قد تطرقت للتأثيرات الحاصلة نتيجة التغييرات في السياسات الزراعية (على سبيل المثال: السياسات السعرية- سياسات دعم المؤسسات- سياسات التسويق الخ) على مستوى الأسر الزراعية و من ثم على المستويات الأعلى .

يعتبر النظام الزراعي الثالث الأكبر من حيث المساحة (4.7 مليون هكتار) ، حيث يشكل ربع مساحة القطر تقريباً و نصف المساحة المستثمرة (2.6 مليون هكتار ، 48% من إجمالي المساحة المستثمرة) ، ويضم ثلث عدد الحائزين الزراعيين (293 ألف حائز) . ما يميز هذا النظام هو سيطرة زراعة المحاصيل الاستراتيجية و كبر حجم الحيازة نسبياً و كذلك و يتميز بضعف الإمكانية التسويقية خصوصاً للمحاصيل غير الاستراتيجية كالخضار مثلاً مقارنة مع باقي الأنظمة نتيجة الانتشار الواسع لهذا النظام .

يتميز هذا النظام بشكل أفضل مقارنة مع باقي الأنظمة بتكامل الإنتاج النباتي و الحيواني نظراً لتوفر المحاصيل الرئيسية ومخلفاتها التي يستفاد منها في للرعي . وتشكل مساحة المحاصيل الاستراتيجية نسبة 61% من إجمالي مساحتها على مستوى القطر وتتوزع نسب هذه المحاصيل كالتالي : القمح المروي 78% - القمح البعلي 74% - الشعير 40% - العدس البعلي 68% - الحمص البعلي 20% - الشوندر السكري 46% وذلك حسب بيانات العام 2002 . تعتبر زراعة تلك المحاصيل و تربية الأغنام هما المصدر الأساسي والوحيد أحياناً في تأمين دخل الأسر الريفية . و يعتبر القطن المحصول النقدي الوحيد خصوصاً بالنسبة للأسر الصغيرة . ويضم هذا النظام أراضي مروية و بعلية حيث تتركز زراعة المحاصيل الحقلية سواءً المروية أو البعلية مع الاعتماد بشكل كبير على زراعة القطن (حيث يساهم بنسبة 90% من إجمالي مساحة القطن على مستوى القطر) كمحصول نقدي ومصدر هام للدخل والذي يتطلب توجيه الأنظار نحو هذا المحصول ، حيث أن بقاء المحصول لفترة طويلة في الأرض خلال مراحل النمو يحد من إمكانية التكايف الزراعي للأرض ، و هذا ما ينطبق أيضاً على الشوندر السكري . إن زراعة مثل تلك المحاصيل المتطلبة للمياه و العمالة و المترافق مع تشتت حجم الحيازات واستخدام طرق الري التقليدية أدى إلى مشاكل بيئية (تدهور التربة و استنزاف لمصادر المياه).

إن العوائق الأساسية التي تواجه النمو المستدام للقطاع الزراعي في هذا النظام هي :

- ◀ تفتت الحيازات الزراعية كما في باقي الأنظمة ، الأمر الذي نتج عنه عدم إمكانية مكننة الإنتاج الزراعي و الاستثمار الاقتصادي للأرض.
- ◀ تدهور الأراضي و انخفاض خصوبتها و كفاءتها الإنتاجية و ذلك نتيجة تطبيق العمليات الزراعية التقليدية لزراعة المحاصيل و خاصة فيما يتعلق بالري و استخدام الأسمدة الكيماوية بكميات زائدة و عدم استخدام الأسمدة العضوية
- ◀ استمرار المشاكل التسويقية و خاصة بالنسبة للمحاصيل غير الاستراتيجية كالخضار و تسويق الحليب خصوصاً أثناء ذروة الإنتاج و بالتالي تدني أسعارها و عدم استقرارها .
- ◀ عدم تمكن الإرشاد الزراعي من تقديم ونقل التقانات الحديثة و المعلومات الفنية للمنتجين بشكل كافي بسبب عدم كفاية مستلزمات العمل الملائمة و خصوصاً وسائل النقل من جهة ، و كبر حجم المسؤولية المناطة ببعض الوحدات

الإرشادية و التي تصل في بعض الأحيان لتشمل عدة قرى مما أدى إلى عدم قدرة الكادر الإرشادي على تنفيذ دوره الإرشادي و الذي يصبح أحياناً دور المراقب من جهة أخرى .

← تدني نسبة القروض الزراعية متوسطة و طويلة الأجل بينما الحصة الأكبر تقدم على شكل قروض عينية قصيرة الأجل مما يعني عدم كفاية التمويل لتطوير و تنشيط الاستثمار الزراعي في هذه المناطق .

المقترحات

يمكن اقتراح أهم الإستراتيجيات الحكومية للوصول إلى الزيادة المستدامة في الإنتاج الزراعي و الحيواني على حد سواء و ذلك من خلال الإدارة المتكاملة لعناصر الإنتاج و المحافظة على استدامتها و خصوصاً الأراضي و المياه :

الأراضي

← زيادة عدد مخابر تحليل التربة و النبات لتكون على مستوى المناطق الإدارية لتمكين المزارعين من إجراء تحاليل دورية للأراضي الزراعية .

← اعتماد سياسة توزيع الأسمدة الكيميائية من قبل المصرف الزراعي بناءً على التوصية السمادية مقدمة من المنتجين للحفاظ على خصوبة التربة و تقليل الهدر من الأسمدة .

← توجيه المزارعين بعدم فلاحه الأراضي البعلية فلاحات عميقة و الاكتفاء بالفلاحات السطحية للحفاظ على خصوبة التربة و منع الانجرافات الريحية .

المياه

← إعادة تأهيل مشاريع الري و رفع كفاءتها إلى 75% و التوسع في مشاريع أنابيب الري المظغوط .

← إعادة النظر في آلية توزيع المياه الحالية و تحسب على أساس نوع المحصول (حصة المياه / محصول) بدلاً من المساحة المزروعة .

← إقامة دورات تأهيلية لعناصر الإرشاد حول طرق الري الحديث (دورات فنية تعنى بكيفية تركيب - استثمار - صيانة شبكات الري الحديث) لمساعدة المزارعين في تبني هذه التقانات .

← إقامة جمعيات مستخدمين المياه .

التسويق

← إقامة اتحادات نوعية لتسويق المنتجات الزراعية

← إقامة مراكز تجميع للحليب في مناطق تركز الثروة الحيوانية

← دعم أسعار فول الصويا لتشجيع زراعة هذا المحصول لفترة محددة لضمان انتشار زراعة هذا المحصول الصناعي الهام كمحصول بديل (بلغت واردات القطر هذا المحصول في عام 2004 ما يقارب 139369 طن بينما بلغ إنتاجنا المحلي فقط 3698 طن أما المصدر فقد بلغ 21 طن)

سياسات التمويل

- ◀ زيادة القروض متوسطة و طويلة الأجل لزيادة النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات في المناطق الريفية .
- ◀ إصدار تشريع يسمح لورثة الأراضي الموزعة بقانون الإصلاح الزراعي بتقديمها كضمانات للحصول على قروض متوسطة وطويلة الأجل .